



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

رفع الخلاف في الفقه الإسلامي
دراسة مقاصدية

همسة فؤاد يوسف دراوشة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440 هـ / 2019 م

رفع الخلاف في الفقه الإسلامي

دراسة مقاصدية

إعداد

همسة فؤاد يوسف دراوشة

بكالوريوس دعوة وأصول الدين من جامعة القدس / فلسطين

المشرف: الدكتور محمد مطلق عسّاف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الفقه والتشريع وأصوله من كلية الدراسات العليا في جامعة القدس.

1440هـ / 2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الفقه والتشريع وأصوله

إجازة الرسالة
رفع الخلاف في الفقه الإسلامي
دراسة مقاصدية

اسم الطالبة: همسة فؤاد يوسف دراوشة
الرقم الجامعي: 21612612

المشرف: د. محمد عساف

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/04/24م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

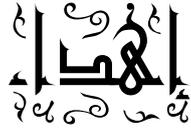
1. رئيس لجنة المناقشة: د. محمد عساف

2. ممتحنًا داخليًا: د. أحمد عبد الجواد

3. ممتحنًا خارجيًا: د. حسين مطاوع الترتوري

القدس - فلسطين

1440هـ / 2019م



إلى والدتي الحنون - حفظها الله -:

كم فقلت دعواتك مغاليق الأبواب، وبرقت كلماتك في سهاد الصعاب!

إلى والدي الحبيب - حفظه الله -:

إلى الذي دعم فيّ روح الخير، وعلمني المصابرة، والجرأة في الحق، وحب العلم.

إليكما أُمِّي وأبِي هذا البحث، جعله الله أثرًا لكم، فما أنا إلا بقية منكما، وامتدادًا لكما.

﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾¹.

إلى الذي آمنت بإخلاصه، وبراءة نفسه، وصفاء سريرته...

إلى من جعله الله تعالى قرّة عين لي في الدنيا، وبابًا من أبواب الجنة في الآخرة...

إلى زوجي الحبيب أبي عبد الرحمن.

¹ سورة الإسراء، آية 24.

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: همسة فؤاد يوسف دراوشة

التاريخ: 2019/03/31م

الشكر والتقدير

من باب الوفاء لأهل الوفاء، ورد الجميل لأصحابه، والشكر والتقدير والعرفان لمن قدم إليّ معروفاً أو أسدى إليّ مشورة ونصيحة؛

بداية، أتوجه إلى الله عز وجل بالحمد والشكر أن يسر لي الصعاب وهداني لطريق العلم، فله الحمد والشكر أولاً وآخراً على ما منّ به عليّ من إنجاز هذه الرسالة، وأسأله أن يجعلها حجة لي لا عليّ.

وأتوجه بالشكر الجزيل والدعاء الجميل لزوجي، وأشكره كثيراً لتشجيعه لي على طلب العلم، وعلى توجيهاته وملاحظاته التي قدمها في هذه الدراسة.

وأقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان لفضيلة مشرف الرسالة: الدكتور محمد عسّاف -حفظه الله-، أن تكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فأسدى لي النصح، وبذل معي جهداً ووقتاً، فلقد كانت لتوجيهاته السديدة، وكل ما أبداه من ملاحظات، وإرشادات، وتصويبات؛ أكبر الأثر في إتمام هذه الرسالة وإخراجها بهذا الشكل. وأسأل الله عز وجل أن ينفع به الإسلام والمسلمين.

وخالص شكري وتقديري لجامعة القدس، ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين، دائرة الفقه وأصوله، ولشخصي ومرشدي الأكاديمي الدكتور حسام الدين عفانة، والدكتور أحمد عبد الجواد، ولأساتذتي من دائرة الدعوة وأصول الدين وكلية القرآن، وأخص منهم: الدكتور أحمد فواقة، والدكتور محمد يوسف الديك، والدكتور حاتم جلال، والأستاذ حسن عدوان -حفظهم الله-.

فلقد كان لجميعهم الفضل بعد الله عز وجل في رفع هذا الصرح العلمي الشامخ بين كليات الشريعة في العالم الإسلامي؛ لأداء رسالتها السامية وتحقيق رؤيتها في توفير بيئة بحثية لإنجاز الرسائل العلمية، وتسهيل الدراسة على طلاب وطالبات الجامعة في المراحل كافة.

وإن من آلاء الله عليّ أن يسر لي عالمين جليلين لمناقشة رسالتي، فالشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين:

فضيلة الدكتور: حسين الترتوري -حفظه الله-، مناقشًا خارجيًا.

وفضيلة الدكتور: أحمد عبد الجواد -حفظه الله-، مناقشًا داخليًا.

فبارك الله سعيهم، ونفع بنصحهم.

والشكر أيضًا لكل من أعانني ولو بدعوة دعاها، أو نصيحة قدمها، فلا حرمهم الله ثواب الدنيا والآخرة.

ثم أني لا أدعي أن بحثي هذا قد بلغ درجة الكمال أو قاربها، فإن شأنه كشأن سائر أعمال البشر التي يعثرها النقص والخلل، فهذا جهد المقل، حقيقة لا تواضعًا، ما أحوجه إلى تصحيح هنا، وتعديل هناك، وتكرار نظر في هذا وذاك، فما كان فيه من صواب فمن الله ﷻ، فهو الموفق إليه والمعين عليه، وأحمده سبحانه وتعالى على ذلك، وما كان فيه من قصور أو خلل أو خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله والشرع منه براء، وإني لأستغفر الله منه، وأسأله تعالى الإخلاص في النية، والسداد في القول، والصواب والتوفيق في الأمر، إنه وليي، وهو حسبي ونعم الوكيل.

والحمد لله أولًا وأخيرًا، وصلى الله على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الملخص

هذه الدراسة بعنوان "رفع الخلاف في الفقه الإسلامي دراسة مقاصدية".

وقد قامت الباحثة بتعريف مصطلح رفع الخلاف في المسائل الفقهية على أنه: اعتماد المجتهد قولاً في مسألة شرعية خلافية سائغة، بإحدى الوجوه المعتمدة؛ لتحقيق مصلحة عامة.

وقد تناولت هذه الدراسة تأصيل رفع الخلاف، وبيان المراد منه مع التطبيق، وأوضحت الدراسة أن أعمال أصل رفع الخلاف من القضايا المهمة في الاجتهاد الشرعي؛ وذلك للأثار المترتبة عليه: من تضيق دائرة الخلاف الفقهي، وتقريب المذاهب الفقهية، وحسم الخلاف المؤدي إلى التنافر والفرقة بين الناس. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن أعمال هذا الأصل يكون وفق ضوابط وشروط معينة.

وقد أثبتت الباحثة في دراستها، وبعد استقراء العديد من نصوص الشريعة، أن رفع الخلاف من المقاصد العامة في الشريعة الإسلامية، ويتسم هذا المقصد بالسمات التالية:

أولاً: إنه مقصد قطعي.

ثانياً: إنه مقصد مكمل للمقاصد ومتم لها.

ثالثاً: إنه مقصد مكمل للضروري عندما يتعلق بالجماعات، ومقصد مكمل للحاجي أو التحسيني عندما يتعلق بالأفراد.

كما عرضت الباحثة في هذه الدراسة طرق رفع الخلاف في الفقه الإسلامي وقواعده، ومن هذه الطرق والقواعد: النص الشرعي، والإجماع، ومراعاة الخلاف، وحكم القاضي، وحكم ولي الأمر، والتقنيات الحديثة.

وانتهت الدراسة لجملة من النتائج، أهمها: يتوجب على المجتهد الحرص على تضيق دائرة الخلاف في الفروع الفقهية، إعمالاً لمقصد رفع الخلاف، الذي حرصت الشريعة على اعتباره.

وأما التوصيات، فأهمها: دعوة المجامع الفقهية، والهيئات الشرعية المخولة، لإعادة النظر في المسائل الخلافية، ومحاولة رفع الخلاف فيها ما أمكن، وفق القواعد والطرق المذكورة في الدراسة.

"Eliminating controversy on Islamic jurisprudence from an objective perspective".

Prepared by: Hamsa Foad Yossef Darawshi.

Supervisor: D. Mohammad Assaf.

Abstract:

This study is titled: "Eliminating controversy on Islamic jurisprudence from an objective perspective".

The researcher has defined eliminating controversy on jurisprudence issues as: the scholar accepting an opinion on a controversial Islamic issue, as one agreed upon perspective, to generate a general benefit.

This study focused on removing controversy around Islamic jurisprudence and clarifying what is needed and how to implement it. This study also clarified that removing controversy on Islamic issues leads to consequences such as: reducing controversy surrounding jurisprudence issues, bridging doctrines of jurisprudence, and limiting controversy that leads to segregation and separation between people. However, it must be considered that implementing the destination is according to certain regulations and conditions.

The researcher proved in her study, and after the extrapolation of many texts of Islamic law, that removing controversy surrounding Islamic jurisprudence must be according to a destination characterized by the following:

Firstly, that it is a definite destination.

Secondly, that it is a complementary destination for other destinations.

Thirdly, it is a complementary necessities destination when it comes to communities, and a complementary need and desirability destination when it comes to individuals.

The researcher presented in this study methods and rules to eliminating controversy on Islamic jurisprudence, which include: Islamic legal text, consensus, considering controversy, the judge's judgment, the ruler's judgment, and modern technology.

The study concluded with many results, including: the scholar must aim to reduce controversy surrounding jurisprudence branches, with the goal of removing controversy, which the Islamic law aimed to do.

The recommendations are as follows: to advise the jurisprudence branches, and the known Islamic bodies to reconsider the issue which have controversy, and to aim to reduce its controversy as much as possible, according to the ways and rules cited in the study.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله مسبغ النعم، والمخالف بين الهيئات والشيم، خلق الأجسام من أصداد متنافرة ابتدعها بقدرته، وألف نقائضها بحكمته، حتى أبرزها للعيان متغايرة الصور والألوان، متقنة الأشكال، مخترعة على غير مثال، وخالف بين الآراء والاعتقادات، كما خالف بين الصور والهيئات¹. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

مشكلة البحث:

الخلاف بين الفقهاء ظاهرة طبيعية، وذلك لاختلاف مناهجهم في الاستنباط والتنزيل، واختلاف الرصيد العلمي بينهم، وغير ذلك من الأسباب، ولا تزال هذه الخلافات الفقهية السائغة موجودة منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم، إلى يومنا هذا.

ولكن عند استقراء النصوص الشرعية؛ من الكتاب والسنة، يظهر جلياً أن الشريعة الإسلامية لم تشرع الخلاف الفقهي، ولم تأت به، بل ذمته ونهت عنه.

فهل هذا يعني أن الشريعة دعت إلى رفع الخلاف في الفقه الإسلامي؟

وهل يُعدّ رفع الخلاف مقصداً شرعياً اعتبرته الشريعة وحرصت على تحقيقه؟

وإن كان كذلك، فما هي الطرق والقواعد التي ترفع الخلاف في الفقه الإسلامي؟

فهذا ما جاءت الدراسة لتجيب عنه.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الحاجة إلى وجود دراسة شاملة حول مقصد رفع الخلاف؛ معناه، وضوابطه، ومرتبته، وسماته،

وطرق تحقيقه؛ لأن الموضوع لم يجمع في رسالة علمية من قبل، بل هو مفرق في كتب أصول

الفقه والمقاصد، فأحببت أن أجمعه في رسالة علمية.

¹ البطلويوسي، عبد الله بن محمد بن السيد (ت: 521هـ)، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت

الاختلاف، 25، تح: محمد الداية، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1403هـ.

2. موضوع هذه الدراسة هو من اقتراح الدكتور محمد عسّاف -حفظه الله-، ولم أتردد في قبول هذا الموضوع الحيوي، والدافع هو ما يعبر عنه بترك المطروق وطرق المتروك؛ فكانت نفسي تواقّة لبحث موضوع لم يُبحث في رسالة علمية، وأيضًا لحبي الشديد لمواد أصول الفقه.
3. في هذه الدراسة تظهر علاقة مقاصد الشريعة بأصول الفقه، ويتبين أثر المقاصد في الفروع الفقهية، فأحببت خوض هذا الموضوع لتعلقه بأبواب مختلفة، فلا يكون الباحث مقيدًا منحصرًا على موضوع واحد، وبهذا تتحقق تنمية الملكة الأصولية والفقهية عند الباحث.
4. ارتباط هذا الموضوع بمقاصد الشريعة، وللمقاصد أثر كبير في الاجتهاد، لأنّ تحصيل درجة الاجتهاد تتطلب فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والتمكّن من استنباط الأحكام بناء على فهمها².
- أهمية الموضوع وأهدافه:**

تتجلى أهمية الموضوع من خلال الأهداف المراد تحقيقها في هذه الدراسة، ومنها ما يلي:

1. اختلفت أقوال العلماء حول حقيقة الخلاف الفقهي وحكمه، منهم من قال: "لا إنكار في مسائل الاجتهاد"، وأن "الخلاف رحمة"، ومنهم من قال: "إن الاختلاف سخط وعذاب". فوقع الناس في حيرة وإشكال حقيقي، فجاءت هذه الدراسة لضبط هذه الادعاءات والأقوال، والوقوف على حقيقة وحكم الخلاف في الشريعة الإسلامية.
2. إن الشريعة الإسلامية حرصت على اعتبار المقاصد الشرعية وتحقيقها، ومن المقاصد المرعية في الشريعة: مقصد رفع الخلاف، فجاءت هذه الدراسة لتبحث هذا المقصد، وتبين مفهومه، وتضع ضوابطه، وتعين مرتبته.
3. لهذه الدراسة أهمية كبيرة في عصرنا الحالي، بسبب الواقع المرير الذي تعيشه الأمة الإسلامية، من نزاعات وصراعات، حتى امتدت لتتطال الفقهاء وعلماء الشريعة؛ فأدى ذلك إلى حصول التشاحن والتباغض بينهم، فكانوا بحاجة إلى فهم مقصد رفع الخلاف، وإعماله في اجتهاداتهم، كي يساهم في تأليف القلوب، وإزالة الاحتقانات، وتقريب المناهج الفقهية المختلفة، لأنّ رفع الخلاف نعمة عظيمة.

² الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد (ت: 790هـ)، الموافقات، 42/5، تح: أبو عبيدة مشهور، ط1، دار ابن عفان، 1417هـ، 1997م.

4. استعراض بعض الطرق والقواعد التي تساعد في رفع الخلاف الفقهي وتضييق دائرته، وبيان كيفية تحقيق هذه الطرق لمقصد رفع الخلاف في الأصول والفروع، وفي قيام الأحكام الشرعية، وتنزيلها على الوقائع.

منهج الدراسة:

المنهج العام للدراسة:

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي، مستفيدة من المنهج الاستقرائي والاستنباطي؛ حيث تقوم هذه الدراسة على وصف المادة العلمية، وذلك من خلال استقراء جزئي لنصوص الشريعة، ثم تحليلها وتفسيرها وتصنيفها، واستنباط النتائج منها.

وقد التزمت بالإجراءات الآتية:

أ- رسم الآيات القرآنية بالرسم العثماني، مع عزوها إلى مواضعها في القرآن الكريم، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.

ب- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والآثار؛ فإذا كان الحديث مروياً في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما أو من أحدهما، وأما إذا لم يكن فيهما، فقد قمت بتخريجه من كتب السنة والمصنفات، ثم أذكر حكم أهل العلم والاختصاص على ذلك الحديث.

ت- الرجوع إلى المصادر الأصلية في بحث المسائل المطروحة في هذه الدراسة، إلا إذا تعذر ذلك، فيتم التوثيق بالواسطة.

ث- بيان آراء المذاهب الفقهية في المسائل، مع الاختصار غالباً على المذاهب الأربعة المشهورة، مع مراعاة تسلسل ظهور هذه المذاهب التاريخي، فأبدأ بالمذهب الحنفي، ثم المالكي، ثم الشافعي، ثم الحنبلي. ومن ثم مناقشة هذه الآراء والأقوال وترجيح ما يؤيده الدليل القوي.

ج- اعتماد أقوال العلماء من الكتب المعتمدة في كل مذهب.

ح- الحرص على تدعيم البحث بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة.

خ- ترجمة الأعلام ممن يرد ذكرهم في متن الدراسة، عدا الخلفاء الراشدين الأربعة.

د- بيان معاني غريب الألفاظ من المراجع والمصادر المناسبة.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة، فإن طرح هذه الدراسة تضمن الحديث عن ثلاثة مواضيع:

1. الخلاف وما يتعلق به.

2. رفع الخلاف تعريفاً وتأصيلاً.

3. مقصد رفع الخلاف وطرق تحقيقه.

فأما الموضوع الأول فإن بحثه ليس بالأمر الجديد، بل تناوله واعتنى به العلماء قديماً وحديثاً، فحاولوا بيان مفهوم الخلاف، وأهميته، وثمرته، وأسبابه، فكتبت في ذلك العشرات من المؤلفات؛ من كتب، ورسائل علمية، ومقالات، ومحاضرات، إلى غير ذلك.

فجاءت هذه الدراسة في قسمها الأول لغرض جمع المتفرق، واختصار المطول، وتقريب المتباعد. والدراسات التي اطلعت عليها -في معظمها- لم تتناول الموضوع بالشكل الذي تناولته في هذه الدراسة، لأن هذه الدراسة بحثت الخلاف وكل ما يتعلق به، وقلما تجد من بحث الخلاف من جميع جوانبه.

وأما الموضوع الثاني في الدراسة فقد بذلت جهدي في ترتيبه وتأصيله، وقد وجدت بحثين قد تناول فيهما أصحابهما دراسة رفع الخلاف، وهما:

أ. بحث بعنوان: "رفع الخلاف حقيقته وطرقه"، للدكتور وليد بن إبراهيم العجاجي، وهو بحث منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد الرابع والثلاثون، 1437هـ، 2016م.

وقد استعنت بهذا البحث كثيراً في الفصل الأخير من هذه الدراسة، عند الحديث عن طرق رفع الخلاف، ولكن هناك اختلافات عديدة بينه وبين دراستي، ومن هذه الاختلافات:

1. الفارق الجوهرى بين الدراستين أن دراستي عبارة عن دراسة مقاصدية لرفع الخلاف، والدراسة الأخرى عبارة عن تعريف رفع الخلاف وبيان طرقه.

2. لقد اعترضتُ على تعريف الباحث لرفع الخلاف، وقمت بنقضه، لأنه لم يكن تعريفاً جامعاً مانعاً، فذكرت تعريفاً جديداً وقمت بشرحه.

3. لقد قمت بضبط أصل رفع الخلاف وتأصيله تأصيلاً علمياً، الأمر الذي لم يفعله الدكتور العجاجي في بحثه.

4. لم أوافق الباحث في بعض الطرق التي نكرها لرفع الخلاف، فلم أذكرها في دراستي، وقمت بإضافة بعض الطرق الأخرى.

ب. بحث بعنوان: "سلطة ولي الأمر في تقييد المباح ورفع الخلاف من وجهة الفقه الإسلامي"،
للدكتور هشام يسري العربي، المنشور في مجلة المدونة، العدد السادس عشر، 1439هـ،
2018م.

وقد حاول الباحث ضبط مفهوم رفع الخلاف مع التطبيق له، ولكن هناك اختلافات جوهرية
بين بحثه ودراستي، ومن هذه الاختلافات:

1. بحث الدكتور العربي عبارة عن دراسة فقهية مقارنة لتقييد المباح ورفع الخلاف، وأما دراستي
فهي دراسة مقاصدية.

2. الدكتور العربي عرّف رفع ولي الأمر للخلاف، ولم يعرف رفع الخلاف بشكل عام، كما في
دراستي.

3. الصلة والعلاقة بين تقييد المباح ورفع الخلاف غير واضحة في بحث الدكتور العربي، واعتبر
أن تقنين الفقه الإسلامي يُعدّ مقيداً للمباح ورافعاً للخلاف، ولم أوافق الدكتور على ذلك، فقد
قمت في دراستي بالتفريق بينهم، وذكرت الاختلافات بينهم.

4. بحث الدكتور العربي تطرق لجزئية واحدة وهي: سلطة ولي الأمر في رفع الخلاف وتقييد
المباح، وهذا الموضوع عبارة عن أحد الطرق التي ذكرتها في دراستي لرفع الخلاف، فدراستي
أعم وأشمل من ذلك.

وأما الموضوع الثالث في هذه الدراسة الذي تناول بحث مقصد رفع الخلاف وطرق تحقيقه، فقد
وجدت عددًا من الدراسات الشبيهة بدراستي، منها:

أ. بحث بعنوان: "جمع الكلمة: دراسة مقاصدية"، للدكتور وليد العجاجي، وهو منشور في مجلة
العلوم الشرعية، العدد السادس والثلاثون، 1436هـ.

وهذا البحث يشبه دراستي من حيث منهج الدراسة وطبيعتها، فقد استعنت به كثيرًا في إثبات
مقصد رفع الخلاف من خلال الأدلة الموجودة في هذا البحث، لتقارب مضمون رفع الخلاف
وجمع الكلمة.

لكنه يخالف دراستي بفارق جوهري؛ ألا وهو موضوع الدراسة، حيث إن البحث تناول مقصد
جمع الكلمة، في حين أن دراستي تناولت مقصد رفع الخلاف.